بعكاظ يغشى المناظرين اذا هم ... يحكّمونه في اشعارهم فان مدحهم لحوا
للعمل في شعاعه مع قطعه عن ذلك بالعمال يغشى وليس مما عمال ضعيف دون
قوي وذكر ابن مالك في قوله ... عممتهم بالندى حتى غوارثهم
... فكبت مالك ذي غنى وذي ترشد ... يروى عوائهم بالاوحد الثلاثي
فان ثبت رواية الرفع فهو من النوع الاول في الشذوذ واذا
لم يضر وقوع ممنع من رافع والنصب وقد رووا

بيان انه قد يطرد ان الشيء من باب الحذف وليس منه

حروف عاده النحويون الى الحذف
بحذف المفعول اختصارا او اقتصارا ويريدون بالاختصار الحذف لدليل
وبالاقتصار الحذف لغير دليل ومثلوه بنحو كلوا واشربوا اي اوقعوا هذين
الفعلين وقول العرب في ما سعدي الى اين من يتمع بحار اي كن صنه
خيلك والصحيح ان يقال ان التزام تعلق الغرض بالاعلام بمجرد وقوع الفعل
من غير تعيين من اوقعه او من اوقع عليه فيجيء مصدره مسندا الى المعمل
كون غلام فيقال حصل خروج او ذهب وتارة يتعلق بالاعلام بايقاع الفاعل
للفعل فيقتصر عليهما ولا يذكر المفعول ولا ينوى اذ المنوي كالثابت ولا
يسمى محذوفا لان الفعل نزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له ومنه
ربي الذي يحيي ويميت هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون وكلوا
واشربوا ولا تسرفوا ثم اذا رأيت ثم اذا المعنى ربي الذي يفعل الاحياء والاماتة
وهل يستوي من يتصف بالعلم ومن ينتفي عنه العلم واوقعوا الاكل والشرب
ودعوا الاسراف واذا احصلت منك رؤية ذلك ومنه على احد الصحيح
وما ورد مما مد من الايه اترى انه عليه السلام انما رحمها اذ كانتا
على ضفة الذباد وقومها على الشقى لا لكون مذودهما عنها ومنعهم
ابلا وكذلك المقصود من لا يستقي الشقى لا المتقي ومن لم يأت ما ينبغي
يسقون ابلهم ويذودان عنها ولا يستقي عنهما وتارة يقصد

في عبارة قال ... عليه ... ومن ... وهل ... ومنه ... وما ورد ... انما رحمها ... على ... ومنعهم ... ابلا ... ولا يستقي عنهما

استناد

استناد الفعل الى فاعله ويعلقه بمفعوله مذكورا نحو لا كلوا الربا وكلا
تقربوا الزنا وقولك ما احسن زيدا وهذا النوع الذي اذا اريد ذكر مفعوله
قيل محذوف نحو ما ودعك ربك وما قلى وقد يكون في اللفظ ما يستدعيه
فحصل الجزم بوجوب تقدير نحو اهذا الذي بعث الله رسولا وكلا وعد
الله الحسنى وقوله ... وما ثنى حميت بمستباح

بيان مكان المقدر

القياس ان يقدر الشيء في مكانه الاصلي لئلا يخالف الاصل من وجهي
الحذف ووضع الشيء في غير محله فيجب ان يقدر المفسر في نحو زيدا رأيته
مقدما عليه وجوز البيانيون تقديره مؤخرا عنه وقالوا التقييد
الاختصاص خيسقد وليس كما توهموا وانما يركب ذلك عند تعدد الاضمار
او عند اقتضاء امر معنوي لذلك فالاول نحو اياهم رأيت اذا عمل
في الاستفهام ما قبله ونحو اما ثمودَ فهديناهم فاستحبوا في من
نصب اذ لا بد اما فعلنا وكما قد منا في نحو في الدار زيدا ان متعلق
الظرف يقدم مؤخرا عن زيد لانه في الحقيقة الخبر واصل الخبر ان يتأخر
عن المبتدا ثم ظهر لنا ان يحمل تقديره متقدما لما عارضه اصل اخر
وهو انه عامل في الظرف واصل العامل ان يسبق على المعمول اللهم
الا ان يقدر المتعلق فعلا فيجب التأخير لان الخبر الفعلي لا يسبق
على المبتدا وفي مثل هذا ... واذا قلت ان خلفك زيدا وجب تأخير
المتعلق فعلا كان او اسما لان مرفوع ان لا يتبقى منصوبها واذا
قلت كان خلفك زيد جاز الوجهان ولو قدرته فعلا لان خبر كان
يعدم مع كونه فعلا على الصحيح اذ لا يسلم له محل الا ستمرار بالقرائن

والثاني

نحو متعلق اما المتعلق المشهور فان الرضي قدره متوسطا
عنها لان وسطا كانت تقول باتم اللات والعزى نفعل كذا فتوخروا
اتعالهم عن ذكر ما التزموه معنويا اتعجيما للشائنة بالتقديم فوجب